اللاجئون الفلسطينيون:
المسؤولية والحلول

حركة العودة بين الواقع والطموح

□ مجموعة «عائدون»

مقدمة

تكتسب حركةُ العودة في فلسطين والمنافي زخمًا جديدًا يومًا بعد يوم، رغم الصعوبات التي تواجهها منذ انطلاقها في أعقاب اتفاق أوسلو وما أنتجه من مخاوف جديّة تتعلّق بإضعاف الإطار القانوني الخاص بحقّ العودة، بوصفه حقًا تاريخيًا من حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرُّف. ونقصد بحركة العودة هنا تلك الحركةَ التي انطلقتْ نتيجةً لمبادرات شعبية خالصة من أوساط المجتمع الأهلي الفلسطيني في فلسطين والمنافي، تمييزًا لها من حركات أخرى مرتبطة بمؤتمرات وورشات عمل كثيرة تتبنّاها جامعاتٌ أو مراكزُ أبحاث عديدةٌ على امتداد دول أوروبا وأميركا الشمالية ويشارك فيها أكاديميون وسياسيون وناشطون فلسطينيون، كما تَرْتبط بشكل أو بآخر بعملية المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية المتعثّرة وبمصالح الأطراف المنخرطة في تلك العملية. إنّ الحركة التي نَقْصدها، إذن، هي حركة اعتراضية تتمّ في إطار الحفاظ على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وتَهْدف إلى مواجهة كافة أشكال المساومات على حقّ العودة كما أنّها حركة استنهاضية غايتُها حشدُ الطاقات من أجل صون هذا الحقّ من أيّ تبديد.

لا تعالج هذه الورقة الخلفيةَ التاريخيةَ لنشوء حركة العودة كما أنّها لا تَهْدف إلى تقديم رؤية ناجزة وشاملة للواقع، بقدر ما تَهْدف إلى طرح بعض الأفكار المحفِّزة وإلى إثارة التساؤلات والمساعدة على استنباط الأجوبة المرتبطة بالقضايا الملحّة والجوهرية التي يَطْرحها واقعُ حركة العودة، وصولاً إلى تطوير آليات عمل ملائمة للدفاع عن حقّ العودة. وهذه القضايا يمكن حصرُها في ثلاث قضايا محورية: مضمون خطاب العودة؛ والبنية التنظيمية لحركة العودة؛ وآليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة. ونحن نؤكّد أنّها قضايا مترابطة ومتداخلة؛ ذلك لأنّ مضمون خطاب العودة سيحدِّد بشكل حتمي ماهيةَ القوى المنخرطة في حركة العودة، الأمرُ الذي سيحدِّد ـ بدوره ـ بنيةَ هذه الحركة وآليات واستراتيجيات عملها. وهذا ما سنوضحه لاحقًا.

أولاً ـ مضمون خطاب العودة

يستند خطاب العودة من وجهة نظرنا إلى المرتكزات التالية

١ ـ إنّ حقّ الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وممتلكاته، والتعويضِ عن خسائره المادية ومعاناته النفسية جرّاء النكبة، هو حقّ تاريخي وقانوني يَسْتند إلى مبادئ القانون الدولي الإنساني قبل استناده إلى قرارات الأمم المتحدة وفي المقدّمة منها القرار ١٩٤ وفي هذا السياق يتضمّن القرارُ المذكور حسب تفسيرنا ثلاثةَ حقوقٍ متكاملة هي: العودة، والتعويض، واستعادة الممتلكات. وإنْ طرح التعويض بديلاً من العودة يشكّل تشويهًا لمضمون القرار ١٩٤، ويَسْتهدف تمريرَ مشاريع التوطين والتهجير والدمج والإذابة الرامية إلى إغلاق ملفّ اللاجئين وطيّ صفحة العودة إلى الأبد.

٢ ـ يرتبط حقُّ العودة ارتباطًا وثيقًا بحقّ تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو حقٌّ يُعتبر قاعدةً إلزاميةً في القانون الدولي. والشعب الفلسطيني لم يتمكّن حتى اليوم من ممارسة حقّه في تقرير المصير بسبب عدم توفّر شرط أساسي هو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه ـ وهذا غير ممكن إلاّ بممارسة حقّ العودة. ويتميّز وضعُ الشعب الفلسطيني من وجهة نظر القانون الدولي بوجود فجوة بين تشتُّته الجغرافي ووحدته القانونية، وهذه الفجوة لا يمكن زوالُها إلاّ بتحقيق وحدة الأرض والشعب من خلال تطبيق حقّ العودة كحقّ قومي

٣ ـ التمسُّك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين التاريخية وفي المنافي، والرفضُ القاطع لكلّ محاولات تجزئة هذه القضية بين «لاجئ» و«نازح» و«مهجَّر». فاللاجئون الفلسطينيون لا يعيشون خارج فلسطين التاريخية فحسب، بل هم موجودون أيضًا في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وفي فلسطين المحتلة منذ العام ١٩٤٨.

٤ ـ خطاب العودة خطاب توحيدي يَهْدف إلى تجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني بكلّ هيئاته ومؤسّساته. وهو بهذا المعنى يَجْمع ولا يفرِّق، ويسمو فوق كلّ التناقضات السياسية ولكي يكون كذلك حقًّا ينبغي أن يوضَعَ في إطار الحقوق الأساسية للاجئين حسب مبادئ القانون الدولي، والتي يَنْبغي أن توضَعَ بدورها في الإطار الأشمل والأوسع للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرُّف. كما ينبغي ألاّ يتعارض مع أيّ شكل من أشكال النضال الأخرى التي قد تلجأ إليها بعضُ فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية حاضرًا ومستقبلاً.

٥ ـ خطاب العودة ليس خطابًا قانونيًا وسياسيًا فحسب، بل هو خطاب تربوي وثقافي أيضًا يتّصل بذاكرة خصبة من الأحزان والمعاناة المشتركة، ويلتصق بالهوية وبالتاريخ الثقافي والاجتماعي للوطن الفلسطيني. وهو بهذا المعنى يَرْتبط بكلّ مناحي حياة المجتمع الفلسطيني من روضة الأطفال، إلى المدرسة، والجامعة، ومؤسسة البحث العلمي، وكافة النشاطات التربوية الثقافية التي ترعاها مؤسّساتُ المجتمع الأهلي الفلسطيني من أجل إبقاء ثقافة العودة حيةً في وجدان شعبنا ـ وخاصةً الأجيال الناشئة التي وُلدتْ في المنافي.

٦ ـ ضرورةُ تفاعل حركة العودة مع المجتمعات المضيفة للاجئين، ولاسيّما في الدول العربية المحيطة بفلسطين، حيث يكتسب خطابُ العودة بعدًا عربيًا بارزًا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالموقف من القضية الفلسطينية عامةً، وبمسألة الحقوق المدنية والإنسانية والحماية الموقتة للاجئين الفلسطينيين في انتظار عودتهم خاصةً

٧ ـ ضرورةُ استناد البعد الدولي لخطاب العودة على مبادئ القانون الدولي وثقافة حقوق الإنسان، لا الجيوبوليتكا وما يسمَّى بـ «السياسة الواقعية.» فالبعد القانوني الذي لم يتمّ إيلاؤه الأهميةَ الكافيةَ في مراحل النضال الفلسطيني السابقة من شأنه أن يعيد إحياءَ حركة التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية، بعد أن تعرّضتْ هذه الحركةُ لنكسة خطيرة في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو. كما أنّ من شأنه فضحَ الممارسات العنصرية الإسرائيلية التي تنتهك كلّ الشرائع والأعراف الدولية.

ثانيًا ـ البنية التنظيمية

لا بدّ من الاعتراف بأنّ حركة العودة بالمعنى الذي حدّدناه سابقًا لا تزال حركةً مشتّتةً وضعيفةَ البنية، رغم الجهود التي بذلها غيرُ طرف من أجل جمع أطرافها وتعزيز فاعليّتها ونودّ أن نشير بشكل خاص إلى بعض المحاولات الأساسية على هذا الطريق:

● مؤتمر «حق العودة» الذي عُقد في مدرسة الحقوق التابعة لجامعة بوسطن (٨/٤/٢٠٠٠) بمبادرة من جمعية الطلاب العرب في الجامعة ومؤسّسة الأبحاث العربية (TARI) ـ وهي مؤسّسة مدنية أنشأها أكاديميون فلسطينيون ويرئس مجلسَ أُمنائها الدكتور نصير عاروري، وتَهْدف إلى تشجيع البحث العلمي عن اللاجئين الفلسطينيين وحقّ العودة وإلى دفع حركة العودة إلى الأمام غير تحفيز آليات التنسيق بين أطرافها دون أن تَطْرح نفسَها بديلاً من أيّ طرف منها. وقد انبثق عن مؤتمر بوسطن «منظمةُ العودة ـ ائتلاف حقّ العودة في أميركا الشمالية.» وتقوم «العودة» بدور بارز في مجال الدفاع عن حقّ العودة في الولايات المتحدة وكندا خاصةً، كما تَعْقد مؤتمرًا سنويًا بشكل منتظم

● الائتلاف الفلسطيني لحقّ العودة: عقد الائتلاف لقاءه السنوي الأول في قبرص (٦ ـ ١٠/١٠/٢٠٠٠) عشية انطلاق انتفاضة الأقصى، بمبادرة من «المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ـ بديل،» وبالتنسيق مع مجموعة «عائدون» و«ائتلاف حقّ العودة في أوروبا.» ودأب «الائتلاف» على عقد لقاءات سنوية لمجموعات «العودة» في فلسطين التاريخية والبلدان العربية المضيفة وأوروبا وأميركا الشمالية. ويحضر «ائتلاف حقّ العودة في أميركا الشمالية» هذه اللقاءات بانتظام. وقد انبثقتْ عن اللقاء السنوي الرابع للائتلاف الذي عُقد في لندن (٥ ـ ١٠/١١/٢٠٠٣) صيغةٌ تنظيميةٌ بهدف تعزيز بنيته الداخلية. وقد تمّ تعديل هذه الصيغة في اللقاء السنوي الخامس للائتلاف (بلجيكا ٦ ـ ١١/١٠/٢٠٠٤) حيث تشكّلت لجنة تنسيق من ٥ أعضاء تقوم بمهمة أمانة سرّ للائتلاف، وأسندتْ أمانة السرّ لمركز «بديل »

● مؤتمر العودة: عُقد هذا المؤتمر في لندن (تشرين الأول ٢٠٠٣) بمبادرة من اللجنة الراعية لحقّ العودة. وانبثقتْ عنه لجنةٌ متابعة دائمة وناطقٌ رسمي باسم المؤتمر هو الدكتور سلمان أبو ستة، المعروفُ بجهوده الحثيثة والمتواصلة في الدفاع عن حقّ العودة.

● ولا ننس في هذا السياق الدورَ الرائدَ الذي تقوم به بعضُ المراكز الفلسطينية المتخصّصة في إنتاج ثقافة العودة وتعميمها في أوساط اللاجئين والناشطين في مجال الدفاع عن حقّ العودة، مثل «مركز بديل» المعروف بأبحاثه الجادة وخاصةً في المجال القانوني، وكذلك «مركز العودة الفلسطيني» (لندن) الذي يواظب على إنتاج الأبحاث المتعلّقة باللاجئين وحقّ العودة وعلى عقد المؤتمرات ذات الصلة ـ ومنها مؤتمرٌ حول قانون «العودة» الإسرائيلي، وآخر بخصوص مسؤولية بريطانيا عن خلق النكبة ـ ناهيك عن جهوده في مجال تعبئة طاقات الجاليات الفلسطينية في أوروبا من أجل الدفاع عن حقّ العودة

والسؤال الجوهري هنا: ما هي الأسس الواجب توفُّرها من أجل توحيد حركة العودة في بنية تنظيمية صلبة وفاعلة، أو على الأقل ضمان أكبر قدر ممكن من التنسيق بين أطرافها

المبعثرة بغيةَ تعزيز فاعليّتها وتجنيبها المنافسةَ غيرَ البنّاءة وتلافي هدر الجهود والإمكانات؟

تتلخّص هذه الأسس من وجهة نظرنا في التالي:

١ ـ بلورة خطاب عودة موحّد وغير متنافر في بنيته الأساسية، استنادًا إلى الأسس المذكورة سابقًا

٢ ـ التمسُّك باستقلالية حركة العودة، بمعنى الحفاظ على طابعها الأهلي الشعبي والنأي بها عن أيّ ارتباط تنظيمي فصائل، دون أن يعني ذلك البتةَ عدمَ التنسيق مع الفصائل والتنظيمات على صعيد النشاط. فالاستقلالية ليست هدفًا في حدّ ذاتها، بل غاية تمكّن حركةَ العودة من القيام بواجبها في ممارسة الضغط على مختلف الأطراف الرسمية المعنية (السلطة الوطنية، م ت ف، المجتمع الدولي) من أجل حماية حقّ العودة وهذا الدور يَنْسجم مع طبيعة حركة العودة بوصفها حركةً شعبيةً أهليةً تَعْكس مصالحَ اللاجئين وحقوقَهم، دون أن تزجّ بنفسها في خضمّ التمثيل السياسي لهؤلاء اللاجئين انطلاقًا من أنّ م. ت. ف. هي الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبهذا المعنى لا ينبغي لحركة العودة أن تكون بديلاً من الحركة الوطنية الفلسطينية في تحمُّل عبء القضية الفلسطينية، ومن ضمنها قضية اللاجئين، أو بديلاً من برامج الفصائل الفلسطينية في إطار م. ت ف. وبرنامج الإجماع الوطني.

٣ ـ الوعي بأهمية ألاّ يَعْمد أيُّ طرف من أطراف حركة العودة إلى ادّعاء التمثيل الحصري لهذه الحركة، بل اعتبار نفسه رافدًا من روافدها الأخرى يَعْمل على التنسيق مع هذه الروافد بالقَدْرِ الذي يتفق مع أهدافه ومبادئه الوطنية الموجّهة. وهذا شرط ضروري لنبذ عقلية الاستبعاد والتفرُّد، ولإشاعة روح الديموقراطية والعمل الجماعي في أوساط الحركة، بما يعزّز بنيتَها الداخلية.

٤ ـ مراعاة خصوصية كل ساحة من ساحات النشاط لدى تشكيل البنى الفرعية لحركة العودة، وتجنُّب فرض نموذج بعينه. فالفلسطينيون يعيشون في ظلّ ظروف متباينة في فلسطين والدول العربية المضيفة وفي الشتات

ثالثًا ـ آليات واستراتيجيات التنسيق والمتابعة

ينبغي التمييزُ هنا بين آليات واستراتيجيات التنسيق على المستوى العام لحركة العودة، وتلك المتعلّقة بكلّ ساحة من الساحات على حدة ويمكن القولُ إجمالاً إنّ هناك ضعفًا بينًا على كلا المستويين. ويتجلّى ذلك على المستوى الأول في انخفاض وتيرة المشاركة، سواء في النشاطات المشتركة التي تقيمها أطرافُ حركة العَودة أو تلك التي تقيمها أطرافٌ خارج الحركة كما يتجلّى هذا الضعف على المستوى الثاني في تدنّي (وأحيانًا انعدام) التنسيق في النشاطات المقامة في كل ساحة. ولذلك، فإنّ معالجة هذا الوضع تبدأ من ساحات العمل أولاً وأساسًا، وذلك من خلال: الارتقاء بالبنى الداخلية لمجموعات العودة وتوسيع قاعدتها الشعبية، وخاصةً من قِبل الشباب في المخيّمات؛ والارتقاء بمستوى الحوار بين المجموعات المختلفة والحرص على استمراره؛ وتطوير وسائل الاتصال والوصول إلى المعلومات المتعلّقة بمجريات قضية اللاجئين وحركة حقّ العودة؛ وإقامة النشاطات المشتركة.. إلخ ومن ثم رفع وتيرة التنسيق، وصولاً إلى صيغ عمل مشترك متطوّرة وفاعلة تحدِّدها ظروفُ كلّ ساحة.

طموح حركة العودة

على صعيد الطموح كانت هناك مهمتان استراتيجيتان مطروحتان على حركة العودة، من شأن إنجازهما إحداثُ نقلة نوعية في واقع الحركة. المهمة الأولى هي إحياء فكرة عقد «مؤتمر العودة وتقرير المصير» التي طَرَحَها عام ١٩٩٦ عددٌ من الأكاديميين الفلسطينيين في الولايات المتحدة، مع دراسة معمّقة للأسباب التي أدّت إلى فشلها حينذاك ويهدف هذا المؤتمر، كما طرحه الدكتور نصير عاروري في ورقته المتضمّنة في الكتاب الذي يحتوي أعمالَ مؤتمر بوسطن المذكور آنفًا، إلى معالجة العبث بالإطار القانوني لحقوق الشعب الفلسطيني نتيجةً لاتفاقيات أوسلو وهذا المؤتمر «مشروع غير حزبي وغير إيديولوجي وغير طائفي، يَهْدف إلى مؤازرة حقّ العودة وتقرير المصير.» وسيكون المؤتمر منتدى لجميع الفلسطينيين من كلّ فئات المجتمع لكي يلتقوا ضمن قواعد المساءلة، على أن يكون تتويجًا لجهود شعبية تتحرّك من القاعدة صعودًا في عملية ديموقراطية وروح من المساواة.

أما المهمة الثانية (وقد طَرَحَ مركز «بديل» عام ٢٠٠٠ مبادرةً في هذا الخصوص) فهي تطوير حملة فلسطينية ـ دولية من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات. كما تَهْدف إلى زيادة الوعي العام الدولي بتلك الحقوق، على أن تجري الحملةُ في سياق إبراز العنصرية الصهيونية وسياسة التطهير العرقي الإسرائيلي المتّبعة منذ ما قبل العام ١٩٤٨، والتي تَحُول دون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وبحيث يتم إبرازُ القوة الأخلاقية لحقّ العودة وشرعيّته القانونية وفق مبادئ القانون الدولي.

مجموعة عائدون

هيئة أهلية مستقلّة هدفُها الدفاع عن حقّ العودة.